عمادي: رعاية أمير البلاد لجائزة «حفظ القرآن» تؤكد اهتمام سموه الكبير بالقرآن الكريم وحفظته

6

حتى تقدم الحكومة رأيها النهائي في دراسة الشركة المتخصصة

اللجنة المالية تؤجل حسم التقاعد المبكر إلى الغد

ربيع سكر

أجلت اللجنة المالية البرلمانية الى اجتماعها يوم غد الثلاثاء البت في تقريرها النهائي بشأن التقاعد المبكر وخفض فوائد قروض التأمينات، لحين تقديم الحكومة رأيها النهائي في المقترحات النيابية وتقديم رأيها في دراسة الشركة المتخصصة . وحضر الاجتماع من الجانب الحكومي وزير المالية نايف الحجرف ومدير عام التأمينات الاجتماعية وفريق فني وقانوني.

وقال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الحكومة طلبت مهلة حتى يوم غد الثلاثاء لتقديم رأيها النهائي بشأن النتائج التي توصلت لها الشركة المعنية بدراسة تخفيض فوائد قروض (الاستبدال) وتخفيض سن التقاعد.

ونوه عاشور إلى أن الحكومة كانت قد وافقت مبدئيًا على المقترحين في 10 يناير الماضي، وتم تأجيل البت لمدة 3 أشهر وتكليف شركة محايدة لتقديم رؤية ثانية حقيقة الأوضاع بالنسبة للعجز الاكتواري، كاشفًا عن أن الشركة قدمت الخميس الماضي تقريرًا متكاملًا ونوقش بإسهاب ووضوح.

وأوضح أن رأي الشركة بخصوص التقاعد المبكر يختلف في كثير من الجوانب عن رؤية (التأمينات)، حيث رأت الشركة أن تطبيق المقترح لن يؤثر بشكل كبير على الوضع المالي للمؤسسة، وفي حالة إقرار القانون كما قدم للمجلس تتحمل الحكومة 2.2 مليار دينار لمدة 40 سنة.

واعتبر عاشور أن هذا القانون سيعطي فرصة لمن خدم 30 سنة وأكثر أن يتقاعد والذي من المفترض ألا يطلق عليه تقاعد مبكر وإنما إعطاء الفرصة لمن خدم 30 سنة بالتمتع بالمعاش التقاعدي حتى لو تعارض السن كما هو في قانون التأمينات الاجتماعية.

وأضاف أن القانون الآخرين سيعطي فرصة للدخول تحت مظلة الحكومة في الخدمة التوظيفية مشيرًا إلى أن اللجنة تفاجأت اليوم بأن تأتي الحكومة من دون أي رأي قاطع على الاقتراحات سواء بالرفض أو الموافقة أو التعديل.

ونوه إلى أن اقتراح تخفيض سن التقاعد للرجل بأن يكون 25 سنة عند بلوغه من العمر 50 عامًا والمرأة 20 عامًا عند بلوغها من العمر سن 45 عامًا.

وقال عاشور «يفترض على الحكومة أن تدرس هذه المقترحات دراسة مستقلة منذ أن أعلنت موافقتها المبدئية في شهر يناير الماضي بحيث ألا يحمل المواطن أكثر مما يتحمله».

وأوضح أن من يتقاعد قبل خدمة 30 سنة بالأساس سيقل معاشه التقاعدي 5٪ وأي سنة أقل من 30 ينخفض معه معاشه 2٪ من خلال استقطاع إضافي من الممكن أن تطلبه الحكومة وفقًا لما تنادي به بعض الأطراف الحكومية.

وطالب عاشور بالدفاع عن حق المواطن في التقاعد وتعديل القانون المطبق في مؤسسة التأمينات، معتبرًا أنه مجحف ويتطلب من الحكومة إبداء مرونة إضافية خاصة وأن هناك 12 اقتراحًا نيابيًا عن الموضوعين.

وقال إنه بشأن الاستبدال فإن اللجنة باتجاه المحافظة على الاستبدال الحالي مع إعطاء الموظف أو من يحال إلى التقاعد يأخذ قرضًا مرة واحدة بنسبة 3٪، أما التقاعد المبكر فإننا مع عدم ربط السن بالخدمة خصوصًا لمن خدم 30 سنة مستغربًا التناقض الحكومي في استبعاد من يرغب بالعمل وإجبارهم على التقاعد بخلاف إرادتهم وإرادة قانون التأمينات الاجتماعية.

جانب من اجتماع اللجنة

تصوير – محمد صابر

بعد قتل المسلمين في أفغانستان وسورية وفلسطين

الدمخي: الأمة الإسلامية مستهدفة

«البيئة»: توسعة محطة الصليبية لتكرير مياه الصرف الصحي خلال شهرين

ربيع سكر

أكد رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية النائب د. عادل الدمخي أن الأمة الاسلامية باقية مهما حاولت قتل الشعوب وحفظة القران وتغيير المناهج وهذه الأمة باقية ونحتاج إلى قليل من العمل ، والكويت لها دور في الدفاع عن قضايا المسلمين والوقوف مع الحق سواء في سوريا أو في غيرها من البلدان، ونتمنى من الكويت أن تتقدم بطلب تجريم ما يحدث في سوريا وتحويل الملف إلى محكمة الجنايات الدولية.

وقال الدمخي : في قضية الشعب السوري ساءنا كما ساء الأمة الإسلامية ما يقع لأبناء سوريا في دومه من رميهم بغاز الأعصاب وغاز الكلور وهذه الغازات الكيميائية محرمة دولية تمارس ضد شعب أعزل في صمت عالمي عن مجرمي الحرب.

وأضاف الدمخي أين المطالبة بأن يسلم هؤلاء المجرمين الذين يرمون الغازات السامة على الرجال والنساء والاطفال وتصل إلى السراديب والمنازل ولا يعرفون إلى أين ستصل هذه الكارثة ، معتبرا أن توعد العالم مجرد زبد لم يؤثر ، مؤكدا ان على الكويت مسؤولية في ترأسها لمجلس الأمن لجمع العالم ضد هذا الاجرام والمبادرة إلى تجريم الشعب السوري بهذه الغازات السامة.

وتابع الدمخي اليوم الأمة الاسلامية مستهدفة بعد قتل اطفال القران بغارة قتل فيها اكثر من 100 طفل حافظ للقران وأيضا الجرائم ضد الشعب اليمني وايضا ماينمار وفلسطين

د. عادل الدمخي

والاسلام كله مستهدف والشعوب عليها دور كبير مقابل كل حافظ لكتاب الله يجب أن يكون هناك مئة او ألف لنخرج مليون حافظ.

وبصفته رئيسا للجنة البيئة البرلمانية قال الدمخي ان اجتماع اللجنة كان بحضور الحكومة و تم مناقشة موضوع محطة الصليبية لتكرير مياه الصرف الصحي ، والماء الزائد الذي لا يستغل ويرمى في البخر وله اخطار كبيرة في تلويث مياه البحر والجون تحديداً من خلال مجرور الغزالي ، وتم الوصول الى حل نهائي بحضور جميع الهيئات المعنية وخلال الشهرين المقبلين ستتم توسعة المشروع .

وتابع الدمخي : بالاضافة الى التوسعة ناقشنا استغلال المياه وتحويلها الى شركة الكي يو سي لحقن حقول الشمال ولا تدهب هذه المياه هدر ، وللاسف كثير من الجهود تذهب سدى بسبب عدم التنسيق بين الجهات التي في كل مرة ترمى الكرة من جهة الى اخرى ، ولكننا في اللجنة نجحنا في التنسيق بين هذه الجهات والخروج بمحصلة وهي ان تعمل هذه التوسعة ولا يتعثر مشروع محطة الصليبية الضخم والذي فيه فائدة كبيرة .

وقال الدمخي : تحدثنا عن مبادرات بيئية مع البلدية احداها لشاب طموح وتعثرت قليلاً ومحاولة لإيقاف هذا العمل البيئي الجاد لتنظيف الارض من النفايات وتكريرها ، وبعد محاولتنا وتعاون وزير البلدية انهينا هذه المشكلة ، وعملنا خطوات بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة بأخذ التزام بيئي في استعمال الوقود المصاحب للبيئة في محطات الكهرباء والماء والتي سببت ملوثات بالبحر ، وتطورنا في جانب المعالجات البيئية بالتعاون جميع الهيئات الحكومية .

طالب النواب التمسك بحق الأمة

الدقباسي: لن نوافق على أي تأجيل آخر لتعديل قانون التأمينات

ربيع سكر

طالب النائب علي الدقباسي نواب مجلس الامة تمرير قانون خفض سن التقاعد في الجلسة القادمة ورفض اي محاولات تطلبها الحكومة في اخذ فتره وقتيه لدراسته ، وقال الدقباسي في تصريح الصحافيين : الحكومة لم تقدم رأيها حول التقاعد المبكر لكن اللجنة المالية ملزمة بتقديم تقريرها في يوم غد الثلاثاء 10 ابريل وانا اطالب النواب بالتمسك بحق الامة بهذا القانون

وتابع الدقباسي : تعاون كبير من كل الاطراف في اللجنة المالية لكن الحكومة تذرعت بانها لم تطلع على نتيجة دراسة الشركة حول التقاعد المبكر وهذا حقها لكن امامها يومين لتقدم رأيها.

واضاف الدقباسي : لن نوافق على اي مهلة جديدة بعد العاشر من ابريل للانتهاء من التقرير والتصويت على قانون التقاعد المبكر في الجلسة المقبلة.وتابع الدقباسي : يوم غد الثلاثاء آخر موعد لترفع اللجنة المالية تقريرها بشأن تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية بعد تقديم الحكومة رأيها واللجنة متوافقة على اقرار التعديلات وانا متفائل بإقرارها والمقترحات هي ليست تقاعد مبكّر بل تعديل للسن.

علي الدقباسي

جهات تقاعست عن تزويد ديوان المحاسبة ببعض المستندات

الشطي: إحالة قضية «الكويتية للاستثمار» إلى النيابة العامة

جانب من اجتماع اللجنة

تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

قررت لجنة حماية الاموال العامة بالاجماع إحالة قضية الاستفادة من المال العام في الشركة الكويتية للاستثمار المملوكة للدولة الى النيابة العامة .

وقال مقرر لجنة حماية الاموال العامة النائب خالد الشطي : لجنة حماية الاموال قررت بالاجماع احالة كل من استفاد من الاموال العامة في ملف الشركة الكويتية للاستثمار الى النيابة العامة

وتابع الشطي : لجنة حماية الاموال العامة ناقشت موضوع الهيئة العامة للاستثمار وما قامت به اللجنة في مجالس سابقة وتبين ان هناك جهات تقاعست عن تزويد ديوان المحاسبة ببعض المستندات.

وقال الشطي : اللجنة بحثت تكليف المجلس بشأن التوصية المقدمة من بعض النواب حول ما اثير اثناء مناقشة القانون بشأن ربط ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2007 –2008 ، وكل ما قدم من مستندات ووثائق في جلستيه بتاريخ 19 / 6 / 2007 و 21 / 11 / 2007

وبين الشطي ان اللجنة اطلعت على ما قامت به لجنة حماية الأموال العامة في المجالس السابقة وفحصت المستندات التي توافرت، مشيرا الى ان هناك تكليف سابق لديوان المحاسبة بتقصي الحقائق.وأضاف «ان هناك جهات تقاعست في تقديم المستندات الكاملة، واليوم بعد ولادة معسرة ، قررت لجنة حماية الأموال بإجماع الحضور احالة الموضوع إلى النيابة العامة.»

وأوضح ان قرار الإحالة إلى النيابة يشمل كل من تربح واستفاد على حساب المال العام وتجاوز عليه بوقائع متوفرة منذ اكثر من 10 سنوات ، لافتا الى ان تقرير اللجنة سيتم إحالته إلى مجلس الأمة لتحديد موعد للنظر فيه.

تقدم مع نواب باقتراح بقانون لتنظيم الجماعات السياسية

الدلال: أنا من قيادات الحركة الدستورية الإسلامية لكن ولائي للكويت

ربيع سكر

أكد النائب محمد الدلال أن الكويت بها حركات وتيارات سياسية عديدة بلا قانون ينظمها وفي ذلك مثلب ينبغي تصويبه ، وقال الدلال : في اطار سعينا للارتقاء بالحالة الديمقرطية في البلاد تقدمنا مع نواب باقتراح بقانون لتطوير وتنظيم الجماعات السياسية في البلاد .

وتساءل الدلال في مؤتمره الصحافي : أليس من الاولى ان تكون لدى التيارات والمجاميع السياسية لوائح لاختيار قياداتهم وان يكون لديهم مدقق حسابات وتنظيم عملهم تحت مظلة الدستور والقانون

واضاف الدلال في تصريح للصحافيين أن من اهم واجبات عضو مجلس الامة ان نرتقي بالحالة الديمقراطيه في الكويت وان ننهض بالنظام السياسي ونسعي لتطويره وتحديثة مشيرا الي اننا لاستكمال هذه الجوانب الديمقراطية سنتقدم اليوم باقتراح بقانون بشان تنظيم الهيئات او الجماعات السياسيه كما نص عليها الدستور

وقال الدلال انه منذ نشأه الحياه السياسية في الكويت فانة يوجد لدينا تيارات سياسيه وجماعات سياسيه ومجموعات سياسيه تعمل بالشان السياسي وتتعامل معاها السلطه التنفيذيه والقياده السياسية والمجاميع الوطنية وكافة النخب بأمر الواقع لكن فعليا لا يوجد لها تنظيم قانوني ودستوري لهذه الحركات السياسيه الموجوده حاليا

وكشف الدلال ان الحركة الدستوريه الاسلامية والتجمع السلفي والمنبر الديمقراطي والتحالف الوطني الديمقراطي والتحالف الوطني الاسلامي وغيرها من التيارات والمجاميع السياسيه لا يوجد لها قانون ينظم عملهم وهذا يعتبر مثلبا

وتابع الدلال ان الدستور لا يمنع ذلك ولم يحرم وجود تنظيم قانوني للتنظيمات السياسيه والتيارات انما ترك للمشرع منذ عام 1962 متسائلا أليس كل هذه الفتره التيارات تعمل ولديها عضوية واشتراكات ويختارون قيادات ويرشحون اعضاء لمجلس الامة ولمجالس اخري موجوده في البلد مطالبا ان ان يكون لهذك الممارسات تنظيم قانوني تحت مظلة الدولة

واوضح الدلال ان يفترض ان تكون هناك نوع من انواع الرقابه التي تضمن ان هذه الهيئات السياسية تعمل وفقا للدستور والقانون وتقاريرها الماليه ومدقق حسابات ولوائح في اختيار اللوائح وتداول القياده مطالبا بتشجيع هذه الأفكار لتشجيع المجتمع لتقديم برامج انتخابية تطبق علي ارض الواقع

وقال بقاء الوضع علي ما هو عليه غير صحيح وغير سليم وفية مثلي ومقترح القانون فيه 38 ماده سينظم عمل التيارات السياسيه تحت مظلة القانون حيث ان مقدمي المقترح من النواب جمعان الحربش وعبدالله فهاد والدكتور عادل الدمخي واسامة الشاهين ومحمدالدلال لافتا الي اننا قدمنا هذا المقترح ليس للتقييد انما لتفعيل دور اكبر للحياه السياسية من اجل تنميتها

واشار الدلال الي اننا في المستقبل القريب سنتقدم ايضا بمقترحات لتنظيم عمل القوائم بالانتخابات حتي نصل الي مرحلة العمل الجماعي وبرؤية جماعية بدلا من الحاله الفردية السيئة السلبية المرجوه علي مستوي محلس الامة او علي مستوي الساحة والجمعيات التعاونية

محمد الدلال

وقال لا يمكن ان نخدم في هذا البلد بسبب الحالة الفردية التي نعمل فيها واليد الواحدة لا تصفق ولا تستطيع ان تقدم علي مستوي مجلس الامة ولا اداء افضل علي مستوي الجمعيات التعاونية والنفع العام وكان من القرارات السلبية في الحياة السياسية الكويتيه هو الصوت الواحد

ولفت الدلال ان السلطه التنفيذيه إرادات ان تكون أغلبية وكانت تفرغ الموجودين من اجل ان تسود مما أدي الي انعكاس سلبي علي الأداء والانجاز وقاعدين نسمع انهم الحين يعانون معاناه كبيره جدا لانهم قاعدين يتعاملون مع 49 عضو في مجلس الامة

وأفاد الدلال ان المقترح يعتبر من احد المقترحات المهمة التي يجب ان تدرس وان نغلق باب العلاقات الخارجية مشيرا الي انة يجب ان يكون هناك قانون ينظم هذا العمل

واشار الدلال ان التيارات السياسيه حالها حال جمعيات النقع العام لكن بتنظيم ورؤى اكبر كما هو الوضع الان في البحرين التي لديها مثل هذه الجمعيات السياسيه منذ سنوات ولم تتاثر بذلك قائلا « محد ودر البلد ورماها في الهاوية الا التعيينات التي تأتي بالبراشوت «

واضاف الدلال انني لن أتوقف عن موضوع التعيينات العشوائية مشيرا الي انه سيبدء بالهيئة العامة للاستثمار لما لهذا الموضوع أضرار بالمال العام مطالبا الحكومة ان تعرف ان هذا الموضوع جرس تمت اثارته والمستحق والمؤهل نضعه فوق راسنا مستغربا من وجود مسئول بالهيئة العامة للاستثمار مؤهله بالمكتبات لافتا إلى انهم ياتون إلينا في اللجان من دون اي مبررات لأي موضوع نناقشه وذلك لان القياديين الموجودين ليس علي المستوي المطلوب مع احترامنا لهم الشخصي لكن هذه أموال عامة ومصالح بلد

وأوضح الدلال ان اسألتي لوزير الماليه ليست عن الكويتيه فقط انما عن أصول الهيئة العامة للاستثمارات وآليه تعاملها مع الشركات التي تتعامل معها في الكويت وخارجها وضوابط التعاقد والتعيينات في مجالس الإدارات للشركات ومدي الالتزام قائلا هنا اللعب

وقال لن أتوقف عن المتابعه وكل جهه لها تعاملات واستثمارات وتعيينات سواء في مؤسسه التأمينات او الامانه العامة للاوقاف والقصر وغيرهم سنوقفها ونوقف المعاملات التي تتم عن طريق نائب او شيخ او وزير

وكشف الدلال ان هناك لعب وهناك مبالغ ماليه توخذ بالهبل كمكافآت من دون عمل مشيرا الي ان هذة الامور يجب ان تتوقف لأضرارها علي المال العام وتجاوز ولا يوجد بها علي عداله علي المواطنين المستحقين

واكد الدلال انه قد قال لاحد المسئولين اننا لا نريد فرض اسم من الأسماء الموجوده ولديها مؤهلات ولكن قلنا له اختار من يملك علي الأقل الحد الأدني من المؤهلات وقدرات وامكانيات ليخدم البلد

واشار الدلال ان القانون سينظم العمل وسيكون المجال مفتوح لانضمام بعض التيارات او خلق تيارات جديدة تخدم الرؤية السياسيه لكافه الاطياف للبلد مطالبا الابتعاد عن الجوانب الفئوية والطائفية والا فاننا سنعزز أمراض اجتماعية غير موجودة

وقال ان القانون واضح ولن تكون هناك حكومات ظل او خفيه تعمل فان حرية الاختيار موجودة مشيرا الي ولائي للوطن وانتمائي للحركة الدستورية وان القانون سيوجة التيارات السياسية وسيخدمها ولن يقيدها خاصه بعد حالات التدخل التي رأيناها في شراء الولاءات والذمم وغيرها

وختم الدلال ان الدستور نظم عملية عمل السلطه واليه تعاملها والسلطة موجوده عند صاحب السمو الامير هو من يختار رئيس الوزراء ويعتمد الوزراء ويعفيهم من مناصبهم مشيرا الي ان هذا القانون هو تطبيق قانوني لهذه التيارات حتي يكون جميع أعمالها تحت الدستور والقانون